غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت: الفرص والتحديات

2024/08/25

المحتويات

1. المقدمة.....1
2. تقييم أداء وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالكويت 2
3. تقييم أبرز الفرص والتحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت 4
3.1 تحديات وفرص بيئة الأعمال 4
3.2 تحديات وفرص الوصول للتمويل.....7
3.3 تحديات وفرص التمكين التكنولوجي والرقمي 9
4. أفضل الممارسات في الأنظمة البيئية الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.....10
5. الخاتمة.....12

1. المقدمة

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) نسبة كبيرة من الشركات العاملة في الكويت، وتساهم بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت القيمة الإجمالية التي ضاقتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة 1,216 مليون دينار كويتي عام 2019، وتمثل نحو 90% من إجمالي الشركات الخاصة بالكويت. وعلى سبيل المقارنة، تؤكد الأرقام العالمية على الأهمية البالغة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ففي المتوسط، تساهم هذه المشروعات بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة، وتصل هذه النسبة إلى 50% في الاقتصادات المتقدمة. ولا عجب إذن أن نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة، نظراً لارتفاع مؤشرات تنافسية بيئة أعمالها، قد حققت نسبة مساهمة أعلى، حيث بلغت 53%، مما يعكس نجاحها في دعم وتشجيع هذا القطاع الحيوي (مارمور مينا إنتليجنس، 2020). تلعب هذه الشركات دوراً حيوياً في تنويع الاقتصاد، حيث تشمل قطاعات متنوعة مثل التجارة، والصناعة، والخدمات. علاوة على ذلك، توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لعدد كبير من مواطني الكويت، مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الدخل القومي.

واتساقاً مع رؤية الكويت 2035، أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج الحيوية وذلك اتساقا مع هدف زيادة نسبة الأنشطة غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي بالكويت إلي نحو 5% لتفادي الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023 (ILO, 2024) .

ومن أبرز هذه المبادرات "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الذي يقدم مجموعة واسعة من الخدمات لرواد الأعمال، بما في ذلك التمويل الميسر وذلك بتخصيص ملياري دينار كويتي لدعم رواد الأعمال الكويتيين شريطة الالتزام بعدد من المعايير المحددة ومنها ألا تتجاوز عادة 500 ألف دينار كويتي وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية، والبرامج التدريبية المتخصصة، والإرشاد الاستثماري بهدف زيادة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني. وباعتباره مؤسسة حكومية مستقلة، فقد ساهم هذا الصندوق بشكل فعال في تعزيز قدرة هذه الشركات على النمو والتوسع، ويدفع بها إلى المساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني.

وعطفاً على ما سبق، شهد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت تحولاً رقميًا ملحوظًا، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والتجارة الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجياتها. ومع ذلك، تواجه هذه الشركات تحديات في تبني هذه التقنيات، مثل نقص الخبرة والتدريب، وقلة الموارد المالية. ورغم ذلك، فإن الاستثمار في التحول الرقمي يفتح آفاقًا جديدة أمام هذه الشركات، حيث يمكنها الوصول إلى أسواق جديدة، وتعزيز كفاءتها التشغيلية، وتبني نماذج أعمال مبتكرة.

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت هو هيمنة القطاع العام على العديد من القطاعات الحيوية، مثل النفط والنقل والسياحة. هذه الهيمنة تقلص من فرص النمو المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتخلق بيئة عمل غير تنافسية. فالحكومة، بفضل مواردها المالية الكبيرة وقدرتها على تحمل الخسائر، تستطيع بسهولة منافسة القطاع الخاص، مما يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة أن تثبت أقدامها وتنمو. علاوة على ذلك، فإن ارتباط المشاريع الحكومية بالقطاع العام بشكل وثيق يقلل من فرص الخصخصة، ويحد من دخول القطاع الخاص إلى هذه القطاعات.

تضاف إلى ذلك، البيروقراطية المعقدة وبطء الإجراءات الحكومية، والتي تزيد من تكاليف الأعمال وتقلل من جاذبية الاستثمار في الكويت. فالإجراءات الروتينية الطويلة والمتطلبات البيروقراطية المعقدة تستهلك وقتاً وجهداً كبيرين من الشركات، مما يعيق نموها وتوسعها. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار الاحتكار في العديد من القطاعات الاقتصادية يمثل عائقاً كبيراً أمام دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق. فسيطرة عدد قليل من الشركات الكبرى على قطاعات بأكملها يحد من المنافسة ويقلل من فرص النمو للشركات الناشئة.

في ضوء هذه التحديات، فإن هناك حاجة ماسة إلى إجراء إصلاحات جوهرية لتعزيز بيئة الأعمال في الكويت وتشجيع نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يجب على الحكومة أن تتخذ خطوات حاسمة لتقليل دورها في الاقتصاد، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتشجيع المنافسة، وتوفير بيئة محفزة لريادة الأعمال. من خلال هذه الإصلاحات، يمكن للكويت أن تخلق بيئة أعمال أكثر جاذبية للاستثمار، وتعزز نمو اقتصادها، وتوفر المزيد من فرص العمل للمواطنين.

في ضوء ما تقدم ذكره، فأن هذا التقرير يهدف إلى تقديم تحليل مختصر للوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي. يبدأ التقرير بتقييم أداء وتطور هذا القطاع الحيوي، ثم ينتقل إلى استعراض أبرز الفرص والتحديات التي تواجهه. بعد ذلك، يستعرض التقرير أفضل الممارسات العالمية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويختتم بتقديم مجموعة من التوصيات والسياسات التي من شأنها تنشيط هذا القطاع وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

2. تقييم أداء وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالكويت

تعتمد الكويت في تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير رئيسية هي :عدد العاملين، ورأس المال، وحجم المبيعات السنوية. فالشركات الصغيرة هي تلك التي لا يتجاوز عدد عمالها 50 عاملاً، ولا يتجاوز رأس مالها 250 ألف دينار كويتي، ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 750 ألف دينار كويتي. أما الشركات المتوسطة فعدد عمالها يتراوح بين 51 و150 عاملاً، ورأس مالها لا يتجاوز 500 ألف دينار كويتي، ومبيعاتها السنوية لا تتجاوز 1 5.مليون دينار كويتي (عبد المنعم، طلحة، و إسماعيل، 2019). وقد أظهر استبيان صندوق النقد العربي (2017) حول بيئة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية أن قطاعَي التجارة الداخلية والخدمات هما الأكثر نشاطاً بالنسبة لهذه الشركات، وتركز الشركات الكويتية الصغيرة والمتوسطة على خدمة السوق المحلي أكثر من الأسواق الخارجية (إسماعيل، 2017). وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 40% من هذه المشاريع تنشط في مجالات التجارة الجملة والتجزئة، والفنادق، والمطاعم، والتي تعتبر من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. كما يمثل قطاع البناء والصناعة حوالي 33% من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد أهمية هذه القطاعات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الكويت. وتشير التقديرات إلي أن عدد تلك الشركات يقدر بنحو 25 الف إلي 30 الف، مما يمثل حوالي 90% من إجمالي الشركات العاملة في البلاد. وتعكس هذه الأرقام الأهمية النسبية للدور الذي تلعبه تلك الشركات داخل الجهاز الإنتاجي بالكويت.

وعن القوة العاملة، نلاحظ أن توزيع القوى العاملة الوطنية في الكويت يشهد تفاوتًا واضحًا، حيث يهيمن القطاع العام على سوق العمل، مستحوذًا على 81% من إجمالي القوى العاملة، ونحو 19% فقط في القطاع الخاص، وتبلغ نسبة العاملين في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة لا تتجاوز 7% من إجمالي القوى العاملة (مارمور مينا إنتليجنس، 2020).

شكل (1) نسبة العمالة بالكويت حسب القطاع 2020

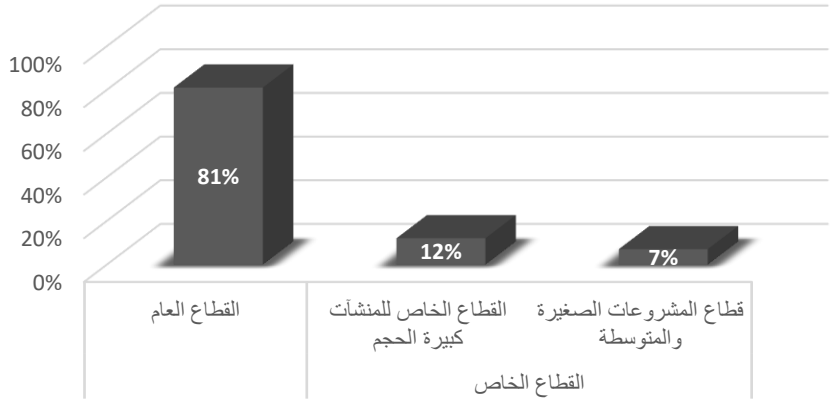

المصدر: (مارمور مينا إنتليجنس، 2020)

وفي إطار سعيها لدعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نفذت الحكومة مجموعة متنوعة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز نمو تلك المشروعات والتي هدفت إلي توفير التمويل بأسعار فائدة مخفضة، وتقديم الاستشارات والتدريب، وبناء البنية التحتية اللازمة.

شكل (2) أبرز المبادرات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

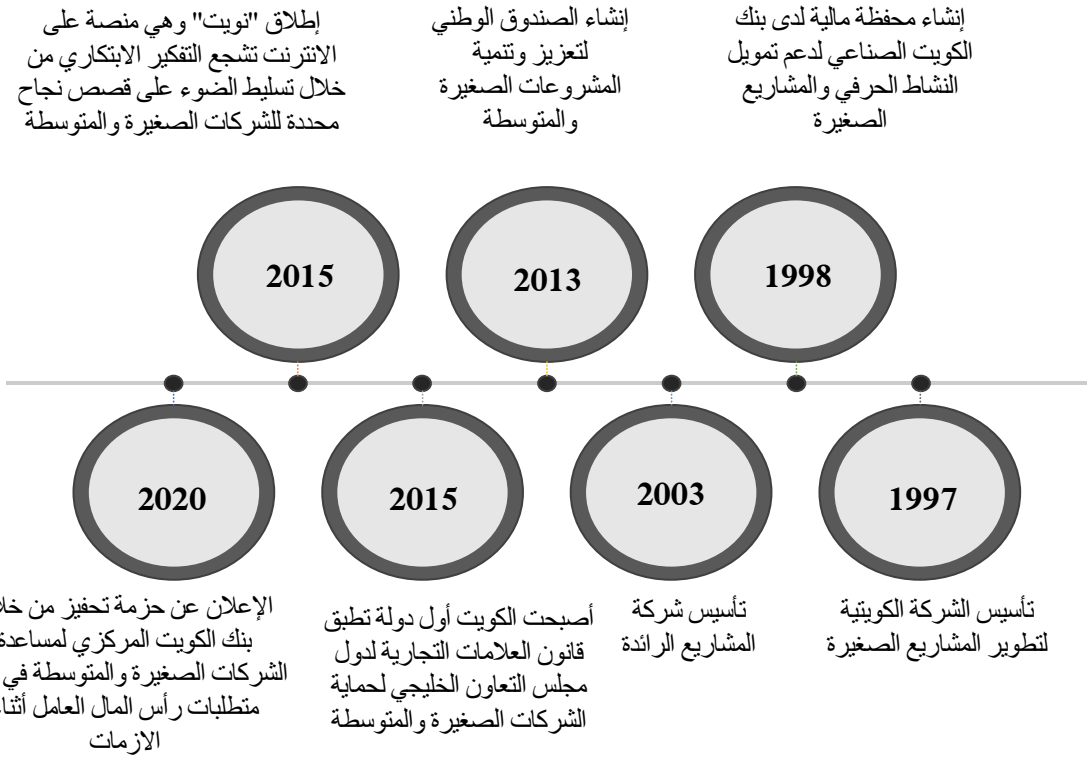

المصدر: (اتحاد شركات الاستثمار، 2022)

3. تقييم أبرز الفرص والتحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت

3.1 تحديات وفرص بيئة الأعمال

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة بالكويت تحديات متعددة تعوق نموها وتطورها. فمن جهة، تتعرض هذه الشركات لمنافسة شرسة من الشركات العامة التي تمتلك مصادر أكبر ورأس مال أكثر. ومن جهة أخرى، تواجه هذه الشركات قيوداً فنية وتكنولوجية تحد من قدرتها على الابتكار والتكيف مع التغيرات السريعة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه الشركات من صعوبات في الحصول على التمويل اللازم للتوسع، خاصة في المراحل الأولى من تأسيسها.

وتُعتبر مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للكويت متواضعة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى في المنطقة والعالم. ففي حين أن هذه المشروعات تشكل ركيزة أساسية للاقتصادات المتقدمة، فإنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الكويت، حيث لا تتجاوز مساهمتها 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (3) حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

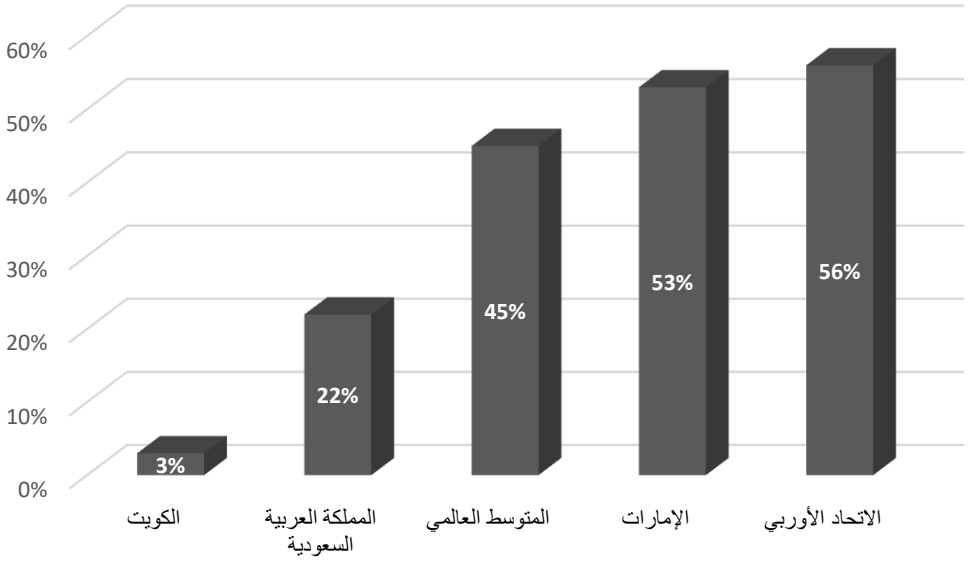

المصدر: (اتحاد شركات الاستثمار، 2022)

ومن أبرز التحديات التي تعوق نمو تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت تشمل ضعف تنافسية الأعمال نتيجة اللوائح التنظيمية المعقدة والبيروقراطية المفرطة التي تعرقل الإجراءات التجارية منذ التأسيس وحتى التوسع. كما يعاني أصحاب المشاريع من صعوبة في الحصول على الأراضي والمباني التجارية والصناعية المجهزة، مما يزيد من تكاليف التشغيل ويحد من فرص التوسع. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الشركات الصغيرة تحديات في توظيف الكوادر الوطنية الماهرة، حيث تميل هذه الكوادر للعمل في القطاع الحكومي الذي

يقدم رواتب ومزايا أفضل. كما أن صغر حجم السوق المحلية وسيطرة الحكومة على الخدمات العامة يحدان من فرص النمو والتوسع. علاوة على ذلك، تؤدي البيئة الاستثمارية غير التنافسية في الكويت إلى هجرة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى دول أخرى توفر لهم بيئة أعمال أكثر جاذبية.

جدول (1) جودة بيئة الأعمال

الدولة	جودة رأس المال البشري	جودة البنية التحتية	درجة تعقد بيئة الأعمال	المخرجات التكنولوجية والابداعية
الإمارات العربية المتحدة	16	15	23	59
المملكة العربية السعودية	35	48	45	68
قطر	54	39	73	82
الكويت	55	46	103	73
البحرين	77	37	92	74
عمان	52	61	95	75

المصدر: (WIPO, 2023)

يوضح الجدول السابق تراجعاً ملحوظاً في العديد من مؤشرات جودة الأعمال في الكويت، وفقاً لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 2023. فقد احتلت الكويت المرتبة 55 عالمياً في مؤشر جودة رأس المال البشري، متأخرة عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 16)، والسعودية (المرتبة 35)، وقطر (المرتبة 54)، وعمان (المرتبة 52). كما سجلت الكويت أداءً متواضعاً في مؤشر جودة البنية التحتية، حيث احتلت المرتبة 55 عالمياً مقارنة بالإمارات (المرتبة 15)، وقطر (المرتبة 39)، والبحرين (المرتبة 37). بالإضافة إلى ذلك، جاءت الكويت في المرتبة 103 عالمياً في مؤشر درجة تعقد بيئة الأعمال، متأخرة بشكل كبير عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. أما في مؤشر المخرجات التكنولوجية والإبداعية، فقد احتلت الكويت المرتبة 73 عالمياً، متخلفة عن كل من الإمارات (المرتبة 59) والسعودية (المرتبة 68). هذه النتائج تشير إلى وجود تحديات كبيرة تواجه بيئة الأعمال في الكويت، وتسلط الضوء على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الأداء في هذه المجالات.

وتمثل ندرة مدخلات الإنتاج، لاسيما القوى العاملة الماهرة سواء الوطنية أو الوافدة، أحد أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت. وتتفاقم هذه المعضلة مع تسارع وتيرة تطبيق سياسات "التكويت"، مما يؤدي إلى نقص حاد في العمالة الماهرة، وبالتالي يعيق تنفيذ تلك المشروعات ويحد من قدرتها على النمو والتوسع. هذا النقص في العمالة الماهرة يمثل عائقاً كبيراً أمام تلك المشروعات لتحقيق أهدافها على النمو والتوسع. وهذا ما توصلت إليه نتائج دراسة أجرتها وحدة إيكونوميست انتليجنس للأبحاث (جريدة القبس، 2022).

جدول (2) مجموعة المهارات الضرورية لكل مجال بمنطقة مجلس التعاون الخليجي لعام 2023

الدولة	الترتيب العالمي	مهارات إدارة الأعمال	المهارات التقنية	مهارات علوم البيانات
الإمارات العربية المتحدة	32	99%	43%	24%
المملكة العربية السعودية	41	81%	68%	43%
البحرين	53	90%	28%	25%

عمان	57	97%	11%	15%
الكويت	69	73%	26%	16%
قطر	76	78%	18%	12%
المتوسط الإقليمي		52%	28%	25%

المصدر: (Coursera, 2023)

تكشف البيانات الواردة في الجدول عن تراجع ملحوظ في ترتيب الكويت على المستوى العالمي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في مجال المهارات، وتحديداً مهارات إدارة الأعمال والمهارات التقنية مهارات علوم البيانات. ففي حين تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة 32، والمملكة العربية السعودية المرتبة 41، والبحرين المرتبة 53، وعمان المرتبة 57، تأتي الكويت في مرتبة متأخرة عن هذه الدول، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة في مستوى المهارات لدى القوى العاملة الكويتية، والتي قد يكون لها تأثير سلبي في معدل نمو وتوسع المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم.

كما تواجه مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي تحدي أخر مرتبط بضعف الإحصائيات المتعلقة بها. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى غياب تعريف موحد لهذه المنشآت، مما يجعل من الصعب تحديد حجمها الحقيقي وتقدير إسهامها الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي. هذا الغياب في الإحصائيات الدقيقة يعوق المقارنات الدقيقة بين الكويت والدول الأخرى، ويحد من فهمنا الكامل للدور الذي تلعبه هذه المنشآت في الاقتصاد الوطني.

ولمواجهة التحديات السابقة ولتعزيز نمو وتنافسية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يجب على الحكومة أن تبذل جهوداً مضاعفة لتحسين مؤشراتها في مجالات حيوية مثل اتساع حجم السوق وسهولة قوانين العمل والوصول إلى المواهب. فمن خلال توسيع السوق المحلية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بقوى العمل، يمكن للكويت أن تخلق بيئة أعمال أكثر جاذبية للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن مواجهة تحدي فجوة العمالة الماهرة من خلال تبني مجموعة من الإجراءات. أولاً، يجب الاستثمار بشكل مكثف في إنشاء برامج تدريب مهني شاملة وقوية تغطي مجموعة واسعة من المجالات، مع التركيز بشكل خاص على مجالات المستقبل الواعدة مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتجارة الالكترونية. هذا الاستثمار سيساهم في تطوير كوادر وطنية مؤهلة قادرة على استكشاف الفرص المستقبلية في بيئة الأعمال بالكويت. ثانيًا، يجب تبسيط إجراءات استقدام العمالة الماهرة من الخارج وتوفير الحوافز اللازمة لجذب الكفاءات، مع التركيز على نقل المعرفة والخبرات إلى الكوادر الوطنية. إضافة إلي ذلك فأن الأمر يتطلب ذلك توفير الدعم المالي والفني اللازم لهذه الشركات، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشائها وتسجيلها. كما يجب العمل على تهيئة بيئة تشريعية محفزة لريادة الأعمال، خاصة في القطاعات الواعدة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا. ثالثا، من الضروري أن تقوم الحكومة بإجراء حصر دوري وشامل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. يهدف هذا الحصر إلى تكوين قاعدة بيانات دقيقة وشاملة حول خصائص هذه المنشآت، بما في ذلك حجمها، ونوع النشاط الذي تمارسه، والتحديات التي تواجهها، وأهم القطاعات التي تعمل فيها. تساهم هذه البيانات في توفير رؤية واضحة حول واقع هذه المنشآت ودورها في الاقتصاد الوطني. وبناءً على هذه البيانات، يمكن للحكومة التخطيط الاقتصادي على المدى الطويل بشكل أكثر فعالية، وتحديد السياسات والبرامج التي تدعم نمو هذه المنشآت.

3.2 تحديات وفرص الوصول للتمويل

تتمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت بتنوع في مصادر التمويل، حيث تتراوح بين المصادر التقليدية مثل المؤسسات المصرفية التجارية، والتي تبلغ حصة تمويلها لتلك المشروعات نحو ويلها لتلك المشروعات نحو 4.6%، وهي نسبة منخفضة نسبياً أذ ما قارنها بعدد اخر من دول مجلس التعاون الخليجي مثل الامارات والتي تبلغ 10.8% والبحرين (9.5%)، إضافة إلي مصادر التمويل من المؤسسات المصرفية المتخصصة، مثل: البنك الكويت الصناعي، والذي يقدم تمويل للمشاريع الصغيرة، تحت مظلة محفظة التمويلئ الحرفي والمشاريع الصغيرة، والتي تقدم تمويل للمشروعات التي يكون لها طابع النشاط الحرفي أو الخدمات التجارية، وذلك من المحفظة المالية التي أنشأتها الدولة لدى البنك عام 1998 لتمويل المشاريع الصغيرة للكويتيين ولتشجيع الشباب الكويتي على العمل الخاص (البنك الكويت الصناعي، 2024)، وكذلك الصندوق الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولتشجيع نمو هذه المنشآت، تقدم الكويت تسهيلات تمويلية بأسعار فائدة مخفضة، مما يجعلها خياراً جاذباً للمشاريع الناشئة والصغيرة. وعلى الرغم من ذلك لا يوجد فرص لتلك المنشآت للوصول إلى المصادر غير التقليدية مثل أسواق المال، مقارنة بغيرها من الدول العربية، مثل: مصر، المغرب، السودان (إسماعيل، 2017).

ولتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتسهيل حصولها على التمويل، والتي من أبرزها: فتح خطوط ائتمان خاصة بتقديم قروض مدعومة، وتصميم برامج تمويلية بأسعار فائدة مخفضة لتحفيز قطاعات إنتاجية محددة، وتقديم دعم حكومي مباشر لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما عملت الحكومة على تمديد فترات السماح وسداد القروض، بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية للمصارف بهدف تشجيعها على زيادة الإقراض لهذه الفئة من المشاريع. هذه الإجراءات مجتمعة هدفت إلى تقليل تكلفة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في نموها وتطورها وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

من أبرز التحديات التي تعيق حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم هو غياب صندوق متخصص قطاعي لضمان قروض هذه المشاريع. وعلى الرغم من وجود إطار قانوني يسمح باستخدام الأصول المنقولة كضمان- كما ينظمها قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة - إلا أن الممارسات المصرفية الحالية لا تعتمد بشكل كبير على هذا النوع من الضمانات، مما يحد من خيارات التمويل المتاحة لهذه المنشآت ويعرضها لصعوبات في الحصول على القروض (إسماعيل، 2017). وقد فاقم من تزايد مشكلة التمويل، توقف الصندوق لتقديم التمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة أربع سنوات متتالية وحتي الان. وحتي القروض المصرفية التي يقدمها بنك الكويت الصناعي، فلا تحظى بحصة عادلة من إجمالي القروض المصرفية مقارنة بنظيراتها العالمية، وهو ما كان له بالغ الأثر في ضعف مساهمتها الاقتصادية.

كما انه لا يزال الحصول على التمويل المصرفي من البنوك الخاصة يشكل عائقاً كبيراً أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت. فنجد أن معدلات رفض طلبات القروض المقدمة من هذه المشروعات مرتفعة بشكل ملحوظ. وتشير التقديرات التي أصدرها صندوق النقد الدولي عام 2018 إلى أن نحو 70% من هذه الطلبات تلقى الرفض، مما يعكس الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول مبتكرة لتوفير التمويل اللازم لدعم نمو هذه الشركات وتوسعها.

وهنا نؤكد على أهمية الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي ينطوي على ضرورة توفير قانوني ومؤسسي داعم، يستند إلى تعزيز قدرة تلك المشروعات على الحصول على خدمات مالية متنوعة، وخاصة في ظل التراجع النسبي في عدد من مؤشرات الشمول المالي بالكويت مقارنة بعدد من دول مجلس التعاون الخليجي (انظر جدول 3). وتشير التجارب الدولية إلى وجود عوامل كثيرة بإمكانها المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (صندوق النقد الدولي، 2019)، ومنها ما يلي:

- يعد تقليص حجم القطاع العام في سوق الائتمان عاملاً حافزاً لزيادة الطلب على الائتمان من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يخلق مساحة أكبر للمؤسسات المالية الخاصة لتقديم خدماتها لهذه الشريحة الهامة من الاقتصاد.
- يمكن أن تساهم أسواق رأس المال لما لها من قدرة تمويلية فائقة في تلبية الاحتياجات التمويلية المتباينة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها.
- إمكانية توسيع نطاق التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة، حيث يمكنها المساهمة في توفير حلول تمويلية مبتكرة ومرنة لتلك المشروعات، مما يساهم في إزالة العقبات التي تحول دون حصولها على التمويل.

جدول (3) مؤشرات الشمول المالي لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	نسبة الحسابات البنكية (النسبة المئوية للمستجيبين الذين أفادوا بوجود حساب (خاص بهم) في أحد المؤسسات المالية)				نسبة المقترضين لبدء أو تشغيل أو توسيع عمل تجاري (% من سن 15 عامًا فأكثر)			
	2014	2017	2021	2022	2014	2017	2021	2022
الكويت	72.9	79.8	..	..	6.7	4.5	..	..
البحرين	81.9	82.6	..	..	9.8	5.6	..	..
قطر	..	..	..	..	..	..	..	..
الإمارات العربية المتحدة	83.7	88.2	85.7	..	6.1	4.9	..	..
المملكة العربية السعودية	69.4	71.7	74.3	..	5.6	5.8	..	..
سلطنة عمان	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات- الشمول المالي العالمي (2024)

ولتحفيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يجب تبني أدوات التمويل الحديثة (Fintech) بشكل أكبر في المعاملات البنكية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري توفير مجموعة متنوعة من بدائل التمويل، مثل رأس المال الاستثماري (المغامر) والتمويل الجماعي Crowdfunding. هذه البدائل تلعب دورًا كبيراً في توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات، خاصة تلك التي قد تواجه صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي من البنوك.

ويوضح تقرير الابتكار العالمي لعام 2023، ترتيب دولة الكويت ومقارنتها بمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من مؤشرات تمويل رأس المال المغامر والتي لها تأثير مباشر على نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتضح من الجدول تأخر الكويت في تلك المؤشرات وتحديدا في قيمة تمويل الشركات الناشئة وعدد المستثمرين في رأس المال المجال وأعداد المستفيدين وقيمة رأس المال المغامر.

جدول (4) مؤشرات تمويل رأس المال المغامر

الدولة	تمويل الشركات الناشئة	مستثمرون في رأس المال الغامر (VC)، قيمة الصفقات /مليار دولار كقيمة من الناتج المحلي الإجمالي	المستفيدون من رأس المال المغامر، قيمة الصفقات/مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي	قيمة رأس المال المغامر المتحصل، القيمة، % من الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	13	18	30	12
المملكة العربية السعودية	18	51	80	22
قطر	28	50	99	100
الكويت	46	52	89	73
البحرين	-	33	52	38
عمان	55	46	92	91

المصدر: (WIPO, 2023)

3.3 تحديات وفرص التمكين التكنولوجي والرقمي

يشهد العالم تحولًا رقميًا متسارعًا، مما يضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات وفرص جديدة. في الكويت، وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، أصبح الحاجة إلى التحول الرقمي ملحة بالنسبة لهذه المنشآت، حيث بات الاعتماد على التقنيات الرقمية والتجارة الإلكترونية ضرورة لا غنى عنها لتوسيع نطاق الأعمال وتحسين الكفاءة. في ضوء ذلك، فمن الضروري أن تتبني الحكومة استراتيجيات تعزز من إمكانية استفادة تلك المنشآت من هذه التقنيات لتعزيز تنافسيتها ونموها، وذلك من خلال الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق أعمالها، وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتقليل التكاليف، علاوة على تحسين تجربة العملاء بشكل ملحوظ.

يهدف الجدول التالي إلى تقديم مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست من حيث مؤشرات التمكين التكنولوجي والرقمي. هذه المؤشرات تعكس مدى انتشار وتبني التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول، وتأثيرها المحتمل على أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة. فمن خلال الأرقام يتضح لنا، تأخر دولة الكويت في عدد من مؤشرات التمكين التكنولوجي والرقمي. ويعزى هذا التأخر إلى عدة عوامل، منها قلة الوعي بأهمية التكنولوجيا الرقمية، ونقص الكوادر المؤهلة في هذا المجال.

جدول (5) مؤشرات التمكين التكنولوجي والرقمي

الدولة	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	معدل المشاركة لتكنلوجيا المعلومات	نسبة الوظائف في المجالات المعرفية	براءات الاختراع حسب المنشأ/مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	4	20	18	42	112
المملكة العربية السعودية	7	10	43	-	64
قطر	12	52	93	69	103
الكويت	9	43	67	66	117
البحرين	3	34	86	68	123
عمان	16	58	50	85	23

المصدر: (WIPO, 2023)

4. أفضل الممارسات في الأنظمة البيئية الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يستعرض التقرير ثلاث تجارب ناجحة في مجال تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تسلط الضوء على تجارب الصين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

أولاً: الصين

نفذت الحكومة الصينية مجموعة واسعة من الإجراءات لدعم نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة، شملت هذه الإجراءات توفير المساعدات المالية، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، وتعزيز الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق. وتبنت الصين نهج مُوجه نحو استهداف الأولويات وذلك من خلال التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك تكنولوجيا فريدة أو منتجات مبتكرة قادرة على المنافسة وحل مشاكل السوق. وعملت الحكومة الصينية على تبني استراتيجية تستهدف القطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية، مثل التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة، بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة منها. وساهمت الصين في تسريع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بيئة أعمال محفزة، حيث شجعتها على الانضمام إلى حاضنات ومسرعات أعمال، وقامت بتزويد هذه الحاضنات والمسرعات بالتمويل اللازم لدعمها وتسريع قدرتها على احتضان المشاريع ذات إمكانات النمو المرتفعة. قامت الصين كذلك بتطوير نظام قوي لحماية الملكية الفكرية، حيث يضمن حصول المبتكرين على حقوقهم في براءات الاختراع والعلامات التجارية. هذا النظام مثل عامل جذب رئيسي لشركات رأس المال المغامر التي تسعى إلى حماية استثماراتها في الأفكار والتقنيات المبتكرة. وتبنت الصين حزم شاملة من الدعم المالي والحوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة، شملت تسهيلات دخول السوق، وحوافز مخصصة لقطاعات محددة كالتكنولوجيا، وقسائم ابتكار تمثلت في قروض صغيرة ميسرة لتلك الشركات (EU-SME Center, 2021).

وفي إطار سعيها لتقليل البيروقراطية وتشجيع الاستثمار، أطلقت الصين مبادرة "نافذة واحدة، نموذج واحد" التي تهدف إلى توحيد إجراءات تسجيل الشركات. وبموجب هذه المبادرة، ستتمكن الشركات من إتمام جميع إجراءات التسجيل من خلال تقديم نموذج واحد فقط (China Briefing, 2018). وعملت الصين على توفير بيئة أعمال ملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة "صنع في الصين 2025"، التي مكنت الشركات من تبني التقنيات الحديثة والانتقال إلى الصناعات عالية التقنية. ومن الإجراءات الأخرى التي تبنتها الصين تمثلت في دعم الحاضنات والمتنزهات التكنولوجية والتي توفر فرصة حقيقية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتطوير منتجاتها وخدماتها، والتوسع في الأسواق المحلية والعالمية. (IASP, n.d.)

وأخيرا، تعتبر ضمانات الائتمان التي تقدمها الحكومة أداة فعالة لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. من خلال هذه الضمانات، تتحمل الحكومة جزءًا من المخاطر الائتمانية، مما يشجع البنوك على تقديم قروض لهذه الشركات بأسعار فائدة تنافسية وشروط أكثر مرونة (Bank of China, n.d.) .

ثانياً: الإمارات العربية المتحدة

نفذت حكومة الإمارات العربية المتحدة مجموعة واسعة من المبادرات لدعم نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة. شملت هذه المبادرات توفير المساعدات المالية، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية، وتشجيع الابتكار.

يعد بنك الإمارات للتنمية داعماً رئيسيًا للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يوفر مجموعة واسعة من الحلول التمويلية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات هذه الشركات في مختلف مراحل نموها، سواء بغرض تمويل إنشاء شركة جديدة أو توسيع أعمالها القائمة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك مجموعة من الخدمات الاستشارية التي تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوسع والنمو (مصرف الامارات للتنمية، 2024).

وتقدم حكومة الإمارات العربية المتحدة مجموعة شاملة من الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الدعم قروضاً بأسعار فائدة مخفضة، وضمانات ائتمانية، ومنح مالية. تهدف هذه البرامج إلى تسهيل حصول هذه الشركات على التمويل اللازم لنموها وتوسعها، وخاصة الشركات العاملة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا. ومن خلال وزارة المالية الإماراتية، فإنه يتم تقديم الدعم المالي والفني للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير عقود مشتريات حكومية خاصة بتلك الشركات، حيث توفر سياسات المشتريات الحكومية دعماً مباشراً للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص نسبة محددة من العقود الحكومية لها. ويمكن للشركات تسجيل نفسها في سجل الموردين الاتحادي للمشاركة في المناقصات الحكومية، كما يقدم البرنامج الوطني لضمان حلول التمويل الدعم المالي اللازم لتنفيذ هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الوزارة مجموعة من الخدمات الاستشارية والتدريبية لمساعدة هذه الشركات على تطوير قدراتها وتعزيز تنافسيته في تلك المناقصات. ويتم العمل حاليًا على تطوير منصة رقمية متطورة تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات التعاقد بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة، مما يساهم في تعزيز كفاءة الإجراءات واختصار الوقت والجهد اللازمين(UAE Ministry of Finance, 2024).

ومن امثلة المبادرات الوطنية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة مبادرة SME 100 والتي تهدف إلى تحديد أفضل الشركات أداءً في دبي وتقديم الدعم اللازم لها للنمو والتوسع وتحقيق الاستدامة، وذلك بهدف تحويلها إلى شركات عالمية رائدة قادرة علي النفاذ للأسواق الدولية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (Government of Dubai, 2024).

ثالثاً: المملكة العربية السعودية

في إطار سعيها لتحقيق أهداف رؤية 2030، نفذت الحكومة السعودية مجموعة متنوعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي وصف مختصر لأبرز لتلك الإجراءات:

قامت المملكة العربية السعودية بتأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بهدف دعم وتمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال توفير مجموعة متنوعة من البرامج والخدمات التي تشمل التمويل والاستشارات والتدريب، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى المنتجات المالية مثل القروض ورأس المال المغامر(Monshaat, 2024) . وللتغلب على التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج الكفالة بهدف تسهيل حصول

هذه الشركات على القروض من البنوك من خلال توفير ضمانات تقلل من المخاطر التي يتحملها المقرضون، مما يجعله أحد أكبر برامج ضمان القروض في المملكة والشرق الأوسط (Kafalah, 2024).

وقد أدركت المملكة العربية السعودية التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني التحول الرقمي، والتي تتمثل في محدودية الموارد والمعرفة الفنية والاستعداد التكنولوجي. ولذلك، تبنت العديد من المبادرات الهادفة إلى تمكين هذه الشركات من الاستفادة من الثورة الرقمية، وكان أبرزها (World Economic Forum, 2023):

- برنامج شبكة الابتكار التصنيعي المتقدم القائم على المعرفة، الذي تديره مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ويهدف إلى سد الفجوة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى المعرفة والقدرات التقنية اللازمة للابتكار. ويتم ذلك من خلال توفير حزمة متكاملة من الخدمات تشمل التدريب، ودعم التصميم، والاستشارات، وتصنيع النماذج الأولية، مما يساهم في رفع مستوى هذه الشركات وتزويدها بالكفاءات اللازمة للتنافس في السوق.
- برنامج رفع الإنتاجية الوطنية، ويهدف إلى تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية من خلال رفع كفاءة المصانع، وذلك من خلال تقديم خدمات استشارية مجانية لتقييم مستوى التطور الحالي للمصانع وبناء خطط تحول شاملة تتوافق مع متطلبات الصناعة 4.0، ويسعى البرنامج إلى تمكين 100 مصنع من تطبيق أحدث التقنيات والأساليب الصناعية لتصبح نماذج يحتذى بها للقطاع الصناعي بأكمله.
- برنامج مصانع المستقبل، ويهدف إلى تسريع وتوسيع نطاق التحول الرقمي في القطاع الصناعي بالمملكة، وذلك من خلال دعم أكثر من 4000 مصنع لتحقيق هذا الهدف.

5. الخاتمة

أكدت الحكومة الكويتية التزامها الراسخ بتحقيق رؤية الكويت 2035، التي تسعى إلى ترسيخ مكانة البلاد كمركز تجاري ومالي عالمي. ومن أهم ركائز هذه الرؤية دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين رواد الأعمال الكويتيين من إطلاق مشاريعهم الخاصة. يأتي هذا التوجه تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، مما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للكويت.

وعلى الرغم من جهود الحكومة، إلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالكويت تعاني من العديد من التحديات التي تعوق نموها وتطورها، من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أعمالها، وقصور البنية التحتية الداعمة لها، سواء كانت في مجال الإنتاج أو التسويق أو التصدير. كما تعاني هذه المنشآت من نقص المؤسسات التي تقدم لها الدعم الفني والتدريب اللازم لتطوير قدراتها الإدارية والفنية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه تحديات في توفير المواد الخام المستوردة، وغياب تشريعات حديثة تلبي احتياجاتها الخاصة. وتفاقم هذه المشكلات بسبب ضعف التواصل والتعاون مع الشركات الكبيرة، وعدم وجود قاعدة بيانات شاملة وفعالة تتبع أداء هذه المنشآت وتساعد في وضع السياسات المناسبة لدعمها.

وقد شهد الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة توقفًا في تقديم التمويل لأصحاب المشروعات الجدد لمدة أربع سنوات متتالية. هذا التوقف أدى إلى تعطيل مسار دعم رواد الأعمال الكويتيين وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما أثر سلبًا على نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالكويت.

ويعود سبب فشل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدم القدرة على تقديم الدعم الكافي لأصحاب المشروعات نتيجة عدة عوامل متداخلة. فمن جهة، عاني الصندوق من نقص السيولة، وعانت الإدارات المختلفة داخل الصندوق من ضعف في الأداء، مما أثر سلبًا على كفاءة العمليات التشغيلية وتقديم الخدمات. ومن جهة أخرى، لم يتمكن الصندوق من تقييم أداء هذه الإدارات بشكل فعال، مما حال دون تحديد نقاط الضعف وتحسينها. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك خطط وأهداف واضحة لتطوير أداء الصندوق وتلبية احتياجات أصحاب المشروعات مما كان له أثر كبير في تعثر العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على تمويل دون دراسة كافية، مما أدى إلى هدر الموارد وتفاقم المشكلة.

ومن بين التوصيات التي يمكن طرحها:

تقتضي الحاجة إلى تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وضع استراتيجية وطنية شاملة تضم برامج تمويل متعددة، لا سيما تمويل رأس المال المغامر للمشاريع الناشئة، وتحديد فرص استثمارية واعدة. كما يجب أن تشمل هذه الاستراتيجية برامج احتضان وتدريب متكاملة، بالإضافة إلى توفير الإرشاد المالي والإداري والتسويقي، وتقديم حوافز وتسهيلات متنوعة لضمان نجاح هذه المنشآت وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق المحلي.

تتطلب ضرورة دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت إعادة هيكلة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء صناديق تمويل متخصصة تستهدف قطاعات واعدة وذات أولوية مثل التكنولوجيا والزراعة والسياحة والطاقة المتجددة. تعمل هذه الصناديق على توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع القائمة على دراسات الجدوى، بالإضافة إلى وضع خطط استثمارية واضحة ومحددة. من خلال تقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية والدعم الفني، وتسهيل الإجراءات الإدارية. من خلال هذا التوجه، يمكن توفير الدعم المالي والفني المخصص لكل قطاع، مما يساهم في تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل للشباب الكويتي.

ولضمان نجاح عمل تلك الصناديق المتخصصة، يجب تبنى مجموعة من المبادرات الحيوية وربطها بالاستراتيجية الصناعية الوطنية للدولة. ومن أبرز هذه المبادرات تخصيص مناطق ضمن المناطق الاقتصادية، وتشمل: مناطق "العبدلي" بالشمال و"النعايم" في الغرب و"الوفرة" جنوباً، وتوفير أراضٍ ومساحات صناعية مجانية للمشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى توفير الآلات اللازمة لتشغيل هذه المشاريع وتطوير آليات ميسرة التكلفة لخدمات دراسات الجدوى. كما يجب تخفيض القيمة الإيجارية للمساحات الصناعية والتجارية والخدمية أو توفير القسائم الصناعية مدعومة بالبنايات التجارية والصناعية لتلبية احتياجات صغار المستثمرين، ورفع السقف التمويلي والتوسع في دعم الأنشطة الاقتصادية بشكل يتناسب مع قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة. ولا يقتصر دور هذه الصناديق على تقديم الدعم المادي فحسب، بل يجب أن تتضمن خططها برامج متابعة مستمرة للمشاريع الممولة، وذلك لتقديم الدعم الفني والإداري اللازم لضمان نجاحها واستمراريتها.

إضافة لما سبق، فيقع على عاتق الحكومة مسؤولية إيجاد حلول عملية وعاجلة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين واجهوا صعوبات في استمرارية مشاريعهم، سواء كانت هذه الصعوبات ناجمة عن نقص التمويل اللازم أو عن تحديات فنية تتعلق بإدارة المشروع. يتطلب ذلك وضع خطط وبرامج دعم شاملة، تهدف إلى مساعدة هذه الشركات على تجاوز العقبات التي واجهتها، وتعزيز قدرتها على النمو المستدام.

المراجع

Bank of China. (n.d.). *SME Credit Guarantee Scheme / SME Credit Guarantee Scheme Designated for Special Projects*. Retrieved from https://www.bankofchina.com/mo/en/cbservice/cb3/201603/t20160318_6566585.html

China Briefing. (2018). *China's 'One Window, One Form' to Streamline Foreign Business Registration*. Retrieved from https://www.china-briefing.com/news/china-implement-one-window-one-form-foreign-business-registration/#:~:text=The%20%E2%80%9COne%20Window%2C%20One%20Form,separately%20with%20various%20government%20offices.

Coursera. (2023). *Global Skills Report.* Coursera.

EU-SME Center. (2021). *Incentives, Subsidies and Funding for Tech SMEs in China.* Retrieved from https://www.eusmecentre.org.cn/publications/incentives-subsidies-and-funding-for-tech-smes-in-china/

Government of Dubai. (2024). *Dubai SME 100*. Retrieved from https://sme.ae/page/en/Dubai_SME_100

IASP. (n.d.). *International Association of Science Parks and Areas of Innovation*. Retrieved from https://www.iasp.ws/our-members/directory/@470790/south-china-new-materials-innovation-park

ILO. (2024). *World Employment and Social Outlook: Trends 2024.* Geneva: International Labour Organization.

Kafalah. (2024). *About Kafalah*. Retrieved from https://www.kafalah.gov.sa/en/Pages/default.aspx

Monshaat. (2024). *Develop your businesses*. Retrieved from https://www.monshaat.gov.sa/en

UAE Ministry of Finance. (2024). *SMEs are a Key Pillar in the UAE'S Vision for Advancing the National Economy*. Retrieved from Supporting the Pioneers: https://mof.gov.ae/smes/

WIPO. (2023). *Global Innovation Index 2023: Innovation in the face of uncertainty.* WIPO.

World Economic Forum. (2023). *Modernizing Small & Medium-Sized Enterprises in Saudi Arabia.* World Economic Forum. Retrieved from https://www3.weforum.org/docs/WEF_Modernizing_Small_Medium_Sized_Enterprises_in_Saudi_Arabia_2023.pdf

اتحاد شركات الاستثمار, (2022, ديسمبر). (المستثمر). العدد 14. p. Retrieved from https://www.unioninvest.org/userfiles/booksdocAr/18UIC-The-Investor-Issue-14-Arabic.pdf

إسماعيل, ط. (2017). *بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات*. صندوق النقد العربي.

البنك الكويت الصناعي. (2024). *تمويل المشاريع الصغيرة*. Retrieved 08 17, 2024, from https://www.ibkuwt.com/ar/our-services-ar/#al-senaie-portfolio

جريدة القبس, (2022, يناير 27). (*نقص العمالة.. أزمة تؤرق الكويت*). Retrieved from https://www.alqabas.com/article/5874418-%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA/

صندوق النقد الدولي .(2019) .*الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق ألأوسط وآسيا الوسطى* . صندوق النقد الدولي: إدارة الشرق ألأوسط وآسيا الوسطى.

عبد المنعم, ه., طلحة, ا & ,.إسماعيل, ط .(2019) .*النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطةفي الدول العربية* .صندوق النقد العربي.

مارمور مينا إنتليجنس .(2020) .*المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت جراء كوفيد19: الوضع الراهن* .المركز . Retrieved from https://www.markaz.com/getattachment/6033fa0b-5929-483c-8c3c-8efb4c0bd23d/Note-on-Kuwait-SMEs-ARA-16-07-2020_1.pdf

مجموعة البنك الدولي .(2024) .*قاعدة بيانات- الشمول المالي العالمي* Retrieved from . https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion#

مصرف الامارات للتنمية .(2024) .*حلول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة* Retrieved . from https://edb.gov.ae/ar/customers/small-and-medium-enterprises